



الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الملحق رقم 1



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

[7 تموز/يوليه 2023]

المحتويات

الصفحة

6	أولا - مقدمة
10	ثانيا - أعمال المنظمة
10	ألف - تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة
17	باء - صون السلام والأمن الدوليين
22	جيم - التنمية في أفريقيا
23	دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
25	هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية
27	واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي
29	زاي - نزع السلاح
30	حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب
33	ثالثا - فعالية أداء المنظمة

الفصل الأول

مقدمة

- 1 - لقد مر العالم في العام الماضي⁽¹⁾ بأزمات متزايدة التعقيد من تجلياتها الفقر وعدم المساواة والجوع وارتفاع معدلات البطالة؛ ومشهد اقتصادي عالمي يطبعه التذبذب وتلفه الشكوك؛ وحالة متصاعدة من الطوارئ المناخية؛ والنزاعات، وخاصة غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا. وفي كل حالة من هذه الحالات، كان أشد الناس والمجتمعات فقرا وضعفا هم الأشد تضررا.
- 2 - وفي الوقت نفسه، تتعرض حقوق الإنسان للتعدي، ويزداد الأمر سوءا بسبب اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويستمر استبعاد النساء والشباب من المجالات الاقتصادية والمدنية والاجتماعية، الأمر الذي يحرم مجتمعات بأسرها من إسهامات هاتين الفئتين وأفكارهما. كما أن تقلص الحيز المدني، والانتشار السريع للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، وتصاعد خطاب الكراهية ومعاداة المرأة، تزيد من الفرقة بين الناس في وقت نحتاج فيه إلى الوحدة والتضامن أكثر من أي وقت مضى.
- 3 - ونحن نواجه اليوم أعلى درجات انعدام الثقة والسباق على الصعيد الجيوسياسي منذ عقود. فالانقسامات الحادة ماضية تتعمق داخل البلدان وعلى صعيد المجتمع العالمي. وصارت بلدان ومناطق بأكملها بعضها يتجاهل بعضا، تاركة للإهمال مهمتها العاجلة والأساسية المتمثلة في العمل معا من أجل مستقبل أفضل.
- 4 - وفي الوقت نفسه، ما زالت البشرية تحاول جاهدة تحقيق التوازن بين الوعد الكبير الذي تنطوي عليه الابتكارات التكنولوجية من قبيل الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي من جهة، والحاجة إلى معالجة التهديدات الواضحة التي تشكلها تلك الابتكارات لحقوق الأفراد في السلامة والخصوصية من جهة أخرى.
- 5 - ومع ذلك فإننا، نحن نساء ورجال الأمم المتحدة، مصممون، كما يوضح هذا التقرير، على مواصلة جهودنا للتصدي لتلك الأزمات ووضع البشرية على مسار جديد نحو السلام والاستقرار والازدهار. فأنا أسلط الضوء في هذا التقرير على أمثلة ملهمة لتصميمنا الذي يغذيه إيماننا بأن إيجاد عالم أفضل ليس أمرا ضروريا فحسب، بل هو في متناول أيدينا أيضا.
- 6 - والاحتياجات تكون في حالات الطوارئ أكبر منها في أي ظرف آخر.
- 7 - ففي عام 2022، قمنا بمعية شركائنا على الصعيد الميداني بتنسيق خطط الاستجابة الإنسانية لمصلحة 216 مليون شخص في 69 بلدا وإقليما، وقدمنا المساعدة اللازمة لإنقاذ أرواح الناس والحماية لما يقرب من 160 مليون شخص ممن هم في حاجة ماسة إليها. وبفضل سخاء الجهات المانحة، حشدنا مبلغا غير مسبوق قدره 30 بليون دولار من المساعدات الإنسانية.

(1) تمشيا مع الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة، تمتد الفترة المشمولة بهذا التقرير من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبالنظر إلى أن فترة ميزانية حفظ السلام تمتد من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، وأن التقرير سيُقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، أُدرجت في التقرير أيضا بعض النقاط البارزة الرئيسية عن الأشهر الأولى من عام 2023.

- 8 - وتدخّلنا للتصدي للأزمات الإقليمية على صعيد منطقتي الساحل والقرن الأفريقي اللتين تواجهان مزيجاً مُهلكاً من الجفاف والفقر وانعدام الأمن وخطر المجاعة الذي يلوح في الأفق. فقد أوصلنا المساعدات الإنسانية إلى 17 مليون شخص في منطقة القرن الأفريقي في عام 2022، وإلى حوالي 20 مليون شخص على صعيد منطقة الساحل.
- 9 - وفي أفغانستان، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدات الإنسانية والحماية لأكثر من 26 مليون شخص في عام 2022، بما في ذلك في مواقع كان في السابق يتعذر الوصول إليها، ووقفنا في الوقت نفسه في وجه التضييق غير المقبول على حقوق النساء والفتيات، ولا سيما إمكانية حصولهن على التعليم وسبل كسب العيش.
- 10 - إن السلام هو القلب النابض للأمم المتحدة. ففي عام 2022، استعانت أفرقتنا بمجموعة واسعة من الأدوات لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وإدارتها وحلها، مع قيامها في الوقت نفسه بحماية الأشخاص المتضررين من تلك النزاعات.
- 11 - وضاعفنا من جهودنا في جميع أنحاء العالم سعياً إلى إحلال السلام، من الهدنة التي تحققت في اليمن بوساطة من الأمم المتحدة، إلى مكاتبتنا وبعثاتنا السياسية الخاصة البالغ عددها 41 مكتبا وبعثة، وعمليات حفظ السلام البالغ عددها 12 بعثة. ورصد صندوق بناء السلام 231 مليون دولار لدعم جهود بناء السلام في 37 بلداً، مع توجيه أكثر من ثلث المبلغ لدعم النساء والشباب.
- 12 - واحتفظت الأمم المتحدة بوجودها في أوكرانيا وأوفت بمهامها، حيث قدمت الدعم لما يقرب من 16 مليون شخص من خلال خطة الاستجابة الإنسانية.
- 13 - وسعياً للتخفيف من حدة انعدام الأمن على الصعيد العالمي وتأثيره في المجال الإنساني، اقترحنا المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية (مبادرة البحر الأسود) على الاتحاد الروسي وأوكرانيا وتركيا. وقد مكّنت هذه المبادرة حتى منتصف حزيران/يونيه 2023 من تصدير أكثر من 32 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، مع ذهاب أكثر من نصف الصادرات من الأغذية إلى البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، واصلت الأمم المتحدة بذل الجهود في إطار مذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة لتيسير وصول المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية، التي لا تخضع لجزاءات، إلى الأسواق العالمية دون عوائق. وسنواصل الضغط من أجل إحلال السلام العادل والمستدام، في انسجام مع ميثاق الأمم المتحدة.
- 14 - ونحن نتعاون مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي، لبناء أسس السلام في البلدان التي لم يكد يكون لها من السلام نصيب.
- 15 - وواصلنا في عام 2022 حشد البلدان حول الحاجة الملحة لإنهاء التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، وذلك بعقد اجتماعات مهمة بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية والمؤتمر الاستراتيجي للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة.
- 16 - وكان مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لضحايا الإرهاب، وهو الأول من نوعه، فرصة للاستماع إلى فئة لها دور حاسم تؤديه في جهود مكافحة هذه الآفة في جميع أنحاء العالم.

- 17 - وعملت أفرقتنا القطرية بلا كلل طوال العام الماضي لمساعدة الحكومات على بناء اقتصادات ومجتمعات ونُظُم أكثر مَنعَةً ومساواةً وقادرةً على دعم شعوبها.
- 18 - ومع ذلك، فالיום وقد بقي نصف المدة حتى عام 2030، توقف التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل انقلب إلى تراجع في بعض الحالات.
- 19 - والبلدان النامية ضحية لنظام مالي عالمي مختل وغير عادل يحرّمها مما تحتاج إليه من تمويل ومن إجراءات لتخفيف عبء الدين لكي تتمكن من الاستثمار في الطاقة المتجددة، والحماية الاجتماعية الشاملة، والتعليم الجيد، وإيجاد فرص العمل اللائق، والتغطية الصحية الشاملة، والمنظومات الغذائية المستدامة، والبنيات التحتية، والتحول الرقمي.
- 20 - وسعيًا لمعالجة أزمة التمويل العالمية، قمنا بإعلان مقترح يتعلّق بخطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة غايتها التعجيل بتحقيق تلك الأهداف، وذلك بهدف حشد 500 بليون دولار من الاستثمارات الجديدة. ومن خلال مقترح خطة التحفيز، نستهدف ثلاثة إجراءات يمكن للهيكل المالي الدولي الحالي أن يحقق نتائج بشأنها وهي: (أ) معالجة الديون المكلفة وتزايد المديونية الحرجة؛ (ب) إحداث زيادة كبيرة في التمويل الطويل الأجل الميسر التكلفة؛ (ج) توسيع نطاق موارد الطوارئ المتاحة لمن يحتاجها من البلدان.
- 21 - وساهمت قمة تحويل التعليم في إعادة إدراج مسألة التعليم في جدول الأعمال العالمي، وتمخضت عن التزامات بإصلاح النظم التعليمية لتتماشى مع متطلبات العالم الحديث، وتدارك التأخر الذي شهده قطاع التعليم أثناء فترة الجائحة وتسخير ما تتطوي عليه التكنولوجيا من إمكانات لتعليم الفتيات.
- 22 - ووافقت الجمعية العامة على إنشاء مكتب للشباب تابع للأمم المتحدة يضع أصوات الشباب في الصميم من عملية صنع القرار المتعددة الأطراف.
- 23 - وقدمت الأمانة العامة الدعم لأجزاء أخرى من أسرة الأمم المتحدة في تسريع الوصل بالإنترنت على صعيد العالم، وأسدت المشورة للحكومات والبرامج في مجال السياسات المتعلقة بالمدارس في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية الريفية. وقد انضم في العام الماضي أكثر من 400 مليون مستخدم جديد إلى المجتمع الرقمي العالمي، وأصبح حالياً أكثر من 5,3 بلايين شخص موصولين بالإنترنت وقادرين على الوصول إلى التعليم والخدمات العامة والأدوات الرقمية للدفع فُدماً بعجلة التنمية والازدهار.
- 24 - وشهد العام الماضي عدداً من أوجه التقدم على مسار معالجة أزمة الكوكب الثلاثة المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. ومن أوجه ذلك التقدم اعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي؛ والاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في شرم الشيخ، مصر، بشأن صندوق لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ؛ وبدء المفاوضات لوضع صك عالمي ملزم قانوناً للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية؛ واعتراف الجمعية العامة بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.
- 25 - وقمنا في الأمم المتحدة، على مدار العام، بتعزيز عملنا من أجل إحلال حقوق الناس وأصواتهم مكانة مركزية من برامجنا وخدماتنا وجهودنا في مجال الدعوة.
- 26 - وقدمنا المساعدة في تشجيع مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في عمليات السلام والعمليات السياسية في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، وفي غيرها. وبالإضافة إلى ذلك،

- تساعد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج ذوي الإعاقة على ضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة على قدم المساواة في كل جانب من جوانب مجتمعاتهم.
- 27 - وفي كل خطوة قطعناها، لم ندخر أي جهد لتجديد التزام العالم بتعددية الأطراف وبميثاق الأمم المتحدة. فقد مضينا قُدماً في العديد من المقترحات الواردة في تقريرنا عن خطتنا المشتركة، إذ قمنا بالعمل الأساسي الضروري لاتخاذ قرارات هامة بشأن تعددية الأطراف والحوكمة العالمية في الأشهر والسنوات المقبلة.
- 28 - وواصلنا أيضاً العمل على برنامجنا الإصلاحي في المقر وعلى الصعيد الميداني.
- 29 - وحظي نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه بتأييد قوي من الدول الأعضاء لأنه زاد من مواءمة عملنا مع أولويات الحكومات وارتقى بمستوى تنسيق عمليات التنفيذ في الميدان. وسيساعد الانتقال إلى نمط الميزانية السنوية على دعم العملية الحيوية لإصلاح الأمم المتحدة في المستقبل.
- 30 - وعلى الصعيد الداخلي، بقينا ثابتين على توجيهنا المناصر للمساواة والتنوع في صفوف موظفينا من خلال استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة واستراتيجية التنوع الجغرافي المنقّحة.
- 31 - ووضعنا إطار الأمم المتحدة الجديد للقيم والسلوكيات، وهو يجسد هدفنا الرامي إلى إرساء ثقافة مؤسسية تقوم على الإدماج والنزاهة والتواضع والإنسانية. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع التزامنا بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلنا تعزيز التنسيق والمساءلة في منع هذه الآفة والتصدي لها.
- 32 - لقد صار عمل الأمم المتحدة والرسالة التي تحملها أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل هذه الأوقات المطبوعة بالاضطراب والمحفوفة بالشكوك.
- 33 - إن النتائج المبينة في هذا التقرير - والتي أحرزها موظفونا المتفانون يوماً وراء يوم - تساعد في منع الأزمات والتخفيف من آثارها، وتقربنا من عالم أكثر سلاماً واستدامة.
- 34 - والأمم المتحدة لن تتوقف أبداً عن الكفاح من أجل مستقبل أفضل.

الفصل الثاني

أعمال المنظمة

ألف - تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

السياق

35 - في عام 2022، وصل عدد سكان العالم إلى عتبة الثمانية بلايين نسمة، وفي الوقت نفسه، أخذ التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتعثر، لا بل شهد تراجعاً في المجالات المتعلقة بالفقر والعمالة والصحة والتعليم، وفي غيرها من المجالات. فأزمة الكوكب الثلاثة - التي تتجلى في تغير المناخ، وتدهور الطبيعة وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات - تهدد جميع أشكال الحياة، وتؤثر بشكل مفرط على الفقراء. واجتمعت جائحة كوفيد-19 وأزمات الغذاء والطاقة العالميتين، وقد زادت الحرب في أوكرانيا سوءاً، فأُمن ذلك كله في تثبيط التقدم على درب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى النساء والفئات الضعيفة الأخرى يقع العبء الأكبر، حيث انضاف عدد مهول من النساء، بلغ 15 مليون امرأة، إلى صفوف من يعيشون في فقر مدقع. وفي ضوء الروابط المعقدة بين النمو السكاني، والفوارق بين الحضر والأرياف، والفقر، وتغير المناخ، تتأكد الحاجة الملحة إلى تجديد الالتزام برؤية عالمية للتنمية المستدامة.

الأهداف الرئيسية

36 - تساعد الأمم المتحدة الحكومات على النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبغيرها من الاستراتيجيات الرامية إلى إحداث التغيير. فمنسفو الأمم المتحدة المقيمون يقودون الجهود المشتركة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم للحكومات بهدف تحقيق الأهداف العالمية في جميع أنحاء العالم. ومن خططنا التوجيهية اتفاق باريس، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والخطة الحضرية الجديدة، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

النتائج الرئيسية

تنفيذ خطة عام 2030

37 - على الرغم من النكسات العالمية، لم نفقد العزيمة وواصلنا تقديم الدعم الدول الأعضاء في النهوض بخطة عام 2030.

38 - ففي آذار/مارس 2022، أنشأنا فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل لتنسيق إجراءات العالم في معالجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وانكماش الميزانيات، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتنامي الاضطرابات. وقدم الفريق بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2022 موجزات سياساتية لصانعي القرارات في جميع أنحاء العالم حول كيفية حماية أرواح الناس وسبل عيشهم.

- 39 - وجمعت الدول الأعضاء التزامها بخطة عام 2030 وبأهداف التنمية المستدامة، وذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في تموز/يوليه 2022. وبالاعتماد على خمسة منتديات إقليمية و 44 استعراضاً وطنياً طوعياً، كان المنتدى السياسي الرفيع المستوى مناسبة لوضع خرائط طريق مشتركة لإعادة تنفيذ خطة عام 2030 إلى المسار الصحيح.
- 40 - وكانت قمة تحويل التعليم، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر 2022، مناسبة لوضع التعليم من جديد على جدول أعمال العالم. ونتيجة لذلك، أخذت التزامات من 133 دولة لتجديد أنظمة التعليم لكي تتساير العالم الحديث، ولإستعادة ما ضاع من التعليم زمن الجائحة، وإطلاق العنان لإمكانات التكنولوجيا من أجل تعليم الفتيات.
- 41 - وبناء على نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عُقد في عام 2021، أنشأنا أيضاً مركز الأمم المتحدة الجديد لتنسيق المنظومات الغذائية. ويجمع المركز المعارف والخبرات من منظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم البلدان في إخضاع الزراعة للتحوّل اللازم للقرن الحادي والعشرين.
- 42 - وفي مسعى رائد لتمكين الشباب، أنشأت الجمعية العامة أول مكتب للشباب تابع للأمم المتحدة. وفي منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تجاوز أكثر من 22 000 مشارك مع واضعي السياسات العالمية بشأن الكيفية التي يمكن أن تنهض بها الأفكار المبتكرة بأولويات الشباب.
- 43 - وفي إنجاز تاريخي تحقق للنظم الإيكولوجية العالمية، وافق مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2022 على إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وحددت الأطراف من خلال ذلك الإطار مجموعة جديدة من الأهداف والإجراءات الطموحة لمكافحة فقدان التنوع البيولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية، وتعبئة تمويل جديد للحفاظ يساعد على سد فجوة التمويل البالغة 700 بليون دولار.
- 44 - ولحماية محيطات العالم والحياة تحت الماء بشكل أفضل، اتفق المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة على تعزيز الابتكار والعلوم والشراكات والعمل لتحقيق ذلك الهدف 14. وسجلت البلدان أكثر من 700 تعهد بالتبرع، بما في ذلك التبرع ببلايين الدولارات لوقف الأضرار التي تلحق بالمحيطات وعكس مسارها.
- 45 - وفي حدث بارز آخر، اعتمدت الدول الأعضاء في حزيران/يونيه 2023 بالإجماع اتفاقاً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.
- 46 - ولإطلاق العنان لطاقت الشبكات المحلية من أجل التنمية المستدامة، أنشأنا أمانة لتحالف Local2030. وسيسخر المكتب الجديد الموارد المتاحة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم الجهات الفاعلة المحلية في الدفع فُداً بعجلة التحول في اقتصاد الطاقة والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق واقتصاد الرعاية.

التقدم نحو إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية

في بادئة بعثت الأمل بخصوص مستقبل كوكبنا، وافقت الدول الأعضاء، في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعقودة في عام 2022، وافقت على الدخول في مفاوضات لتضع بحلول عام 2024 اتفاقاً دولياً جديداً ملزماً قانوناً للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئات البحرية.

الفضاء الخارجي في خدمة التنمية المستدامة

في عام 2022، احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الستين لفتح سجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. وعلى مدار ذلك العام، تم تسجيل أكثر من 2 000 ساتل، وبذلك سُجل رقم قياسي سنوي جديد للمرة الثالثة على التوالي. وفي الإجمال، يُسجل لدى الأمم المتحدة 88 في المائة من السواتل التي تُطلق في الفضاء. وتوفر هذه السواتل خدمات وبيانات يمكن أن تدفع قُدماً بعجلة التنمية المستدامة. والسجل أداة قيمة لتحقيق الشفافية، تتعهد الأمانة العامة منذ عام 1962، وكان إنشاؤه رسمياً عقب دخول اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي حيز النفاذ في عام 1976.

زيادة تمويل التنمية

47 - في عام 2022، سلطت منظومة الأمم المتحدة الضوء على الفجوة المالية العالمية. فقد ألقى تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022 الضوء على الحواجز الحرجة التي تحد من قدرة البلدان النامية على إدارة تداعيات الحرب في أوكرانيا وعلى الاستثمار في التعافي من الجائحة والعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. وعملاً بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير، قدمنا الدعم لتنظيم معتكف رفيع المستوى بشأن الهيكل المالي العالمي. وفي تموز/يوليه 2022، ساعد ذلك المعتكف على إطلاق مبادرة بريدجتاون، ومهد الطريق لاقتراح خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، وأسفر عن توصيات تهدف إلى الإصلاح.

48 - وخلال دورة عام 2023 لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، التزمت البلدان أيضاً بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتحسين سبل حصول البلدان الضعيفة على التمويل الميسر الشّروط واستعادتها من إجراءات تخفيف عبء الدين. وفي الوقت نفسه، افتتحت المنظمة مرفقاً تمويلياً لدعم البلدان في صياغة استراتيجيات تمويل وطنية جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال مبادرتنا الرامية إلى تنمية القدرات في مجال إدارة البنائات التحتية، على سبيل المثال، ساعدت الأمم المتحدة أكثر من 3 500 من المسؤولين الحكوميين ليرفعوا من قيمة هذا النوع من الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة

لمعالجة أزمة التمويل العالمية، أعلن الأمين العام مقترحاً يتعلق بخطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة غايتها التعجيل بتحقيق الأهداف، وذلك بهدف حشد مبلغ 500 بليون دولار. ويستهدف الأمين العام، من خلال مقترح التحفيز، ثلاثة إجراءات يمكن للهيكل المالي الدولي الحالي أن يحقق نتائج بشأنها، وهي: (أ) معالجة الديون المكلفة وتزايد المديونية الحرجة؛ (ب) إحداث زيادة كبيرة في التمويل الطويل الأجل الميسر التكلفة؛ (ج) توسيع نطاق موارد الطوارئ المتاحة لمن يحتاجها من البلدان.

49 - واتخذنا أيضا إجراءات لتعزيز الاستثمار الخاص في التنمية المستدامة. وساعد التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة على زيادة التمويل الطويل الأجل من القطاع الخاص للبنيات التحتية المستدامة، وقدم توصيات في مجال السياسة العامة لتعبئة المزيد من الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، ربط معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الممولين من القطاع الخاص بمشاريع جاهزة لكي يُستثمر فيها ضمن الأسواق الناشئة. ومنذ عام 2018، عزف معرض الاستثمار بمشاريع من 22 بلدا تفوق قيمتها 11 بليون دولار.

50 - وساعدت المنظمة الدول الأعضاء على تجميع مساعداتها الإنمائية من أجل إحداث أثر أكبر في أهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2022، وجه الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة أكثر من 260 مليون دولار إلى 31 منظمة تابعة للأمم المتحدة لمساعدة 119 دولة عضوا على التصدي لأزمة تكاليف المعيشة، وتقديم الاستحقاقات الاجتماعية لأكثر من 175 مليون شخص، وحشد أكثر من 2,3 بليون دولار من التمويل الإضافي. وفتح الصندوق أيضا نافذة جديدة "للتوارئ الإنمائية" للمساعدة في معالجة أزمات الغذاء والطاقة والتمويل.

51 - ولقد أوفينا بالتزامنا بدعم التنمية حتى في أكثر البيئات تعقيدا وهشاشة. فسكان العالم يعيش الربع منهم حاليا في مناطق متأثرة بالنزاعات. ولا يمكن بلوغ أهداف التنمية المستدامة دون التركيز على هذه السياقات. فاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، على سبيل المثال، لا تكفي بمعالجة الاحتياجات الآنية، بل تُيسر أيضا الاستثمارات في فرص التنمية للمساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

الحرص على ألا يترك الركب وراءه أحدا

52 - لقد حرصنا على الوفاء بالتزام المنظمة بأن تُتاح للجميع على قدم المساواة فرصة في التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الفئات المهمشة والضعيفة.

53 - ففي عام 2022، ساعدنا في إطلاق أكثر من 100 مبادرة إنمائية في سياق خريطة الطريق المتعلقة بتسريع تنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية. ويدعم هذا الاتفاق الدولي البلدان النامية غير الساحلية في التصدي لتغير المناخ ومخاطر الكوارث وعدم المساواة بين الجنسين. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في آذار/مارس 2023، أصدرت أيضا الجهات العالمية صاحبة المصلحة إعلانات جديدة دعما لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا. وفي الوقت نفسه، ساعدنا الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدعوة إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لتعزيز قدرتها على الصمود.

54 - ودعما لفئة المتقدمين في السن، بحثنا في التقرير الاجتماعي العالمي لعام 2023 السبل التي يمكن من خلالها للسياسات المتعلقة بالتغير الديموغرافي أن تساعد في تحقيق مبتغى عدم ترك أي أحد خلف الركب. وشمل استعراضنا لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 109 بلدان، يوجد فيها 84 في المائة من فئة المتقدمين في السن على صعيد العالم. ودعونا من خلال هذا المنصة إلى إدراج اعتبارات الشيخوخة في السياسات والتشريعات الوطنية.

55 - وظل اقتراحنا المتعلق بالمسرح العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل يحظى بتأييد متزايد. وساهمت المبادرة في فتح نافذة جديدة بشأن الحماية الاجتماعية وإيجاد فرص

العمل في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. ويقود فريق تنسيق مشترك بين الوكالات نهجا متسقا للأمم المتحدة في البلدان الرائدة.

56 - وواصلنا أيضا الدعوة من أجل النهوض بمنظور الإعاقة من خلال تنفيذ مبادرات مشتركة والعمل على إدماج هذا المنظور في الخطط الاستراتيجية، وكذلك من خلال البرامج الجاري تنفيذها حاليا في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

57 - وكانت أيضا مسألة تعزيز التركيز على الفئات الضعيفة جزءا من دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية التي تناولت مستقبل الحكومة الرقمية. وفي إطار الدعوة إلى زيادة إمكانية الحصول على الخدمات عبر الإنترنت، سلطنا الضوء على الفجوات الرقمية الكبيرة، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، حيث لا تزال بلدان كثيرة غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية التي يتعين أن تقدمها حكومة رقمية.

العمل المناخي

58 - وفي ظروف محفوفة بالتحديات، ساعدنا البلدان على تحقيق إنجازات في العمل المناخي العالمي. فخلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أبرمت الحكومات اتفاقا تاريخيا لإنشاء صندوق جديد للخسائر والأضرار لمساعدة البلدان الضعيفة على التصدي لآثار تغير المناخ. وأعلن المؤتمر أيضا عن نداء غير مسبوق لتسريع عمليات الانتقال النظيف والعدال إلى الطاقة المتجددة وإصلاح المصارف المتعددة الأطراف، وذلك من أجل دعم هذه عمليات الانتقال المذكورة بشكل أفضل. وللمرة الأولى، تضمن البيان الختامي أيضا إشارة إلى الحق في بيئة صحية، وهو ما كانت قد اعترفت به الجمعية العامة في عام 2022 باعتباره حقا من حقوق الإنسان.

59 - وقد أطلق عملنا مع الدول الأعضاء سلسلة من التغييرات الإيجابية للدورة السابعة والعشرين للمؤتمر وما بعدها. وأطلقت الأمم المتحدة مبادرة الإنذار المبكر للجميع التي تحظى بتأييد شخصي من الأمين العام، من أجل توفير حماية أفضل للفئات السكانية الضعيفة من خطر الكوارث عن طريق عمليات الإنذار بالمخاطر وتقديم المعلومات المتعلقة بالمخاطر في الوقت المناسب.

60 - ودعونا أيضا الدول الأعضاء إلى الدورة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لتحسين تنسيق إدارة المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود. وأسفرت الدورة عن توصيات جديدة بشأن كيفية تعزيز تنفيذ إطار سنداى من خلال استعراضه في منتصف المدة.

61 - واستجابة لحالات الطوارئ المناخية المتصاعدة، جمعنا البلدان معا للتعهد بتقديم الدعم العملي. وساعدت استجابة الأمم المتحدة للفيضانات التي وقعت عام 2022 في باكستان على تهيئة الظروف لعقد المؤتمر الدولي المعني بجعل باكستان بلدا قادرا على الصمود في وجه تغير المناخ، وقد أسفر المؤتمر عن تعهدات بتقديم تبرعات بنحو 10 بلايين دولار.

62 - ودعما للانتقال نحو عالم صفري الانبعاثات، قدمنا المساعدة في إقامة شراكات جديدة. ففي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، زود فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالتزامات الكيانات غير الحكومية المتعلقة بصافي الانبعاثات

الصفري مؤسسات الأعمال التجارية والمستثمرين والمدن والمناطق بدليل "إرشادي" جديد لوضع معايير أقوى وأوضح لخطط المناخ الصفري الانبعاث.

63 - وساعدنا أيضا في تنسيق الموائد المستديرة الإقليمية لتحديد فرص تمويل المناخ المتاحة للمستثمرين. وفي هذا السياق، أطلقنا الشراكة من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة لكل من إندونيسيا وفيت نام، ووضعنا الصيغة النهائية لخطة استثمارية للشراكة من أجل جنوب أفريقيا. وبناء على الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، أسفرت اتفاقات جديدة في مجال الطاقة عما مجموعه 600 بليون دولار من الالتزامات الطوعية. وستدعم شبكة تفعيل اتفاقات الطاقة تنفيذ تلك الالتزامات. وأسفر المؤتمر العالمي بشأن تعزيز أوجه التآزر بين اتفاق باريس وخطة عام 2030 عن مقترحات جديدة بشأن الحلول المناخية المفضية إلى التحول.

المساواة بين الجنسين

64 - تكمن المساواة بين الجنسين في الصميم من قيم الأمم المتحدة. ولأول مرة، اعترفت لجنة وضع المرأة بالصّلات القائمة بين تغير المناخ والمساواة بين الجنسين. ودعت اللجنة الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات المالية ومنظمات أصحاب المصلحة المتعددين إلى تكثيف العمل من خلال بناء القدرة على الصمود والتخفيف من حدة المخاطر وتعزيز الانتعاش المستدام.

65 - وكشف تقرير اللمة الموجزة السنوية عن المساواة بين الجنسين لعام 2022 عن واقع عدم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي: فأكثر من ربع البلدان "بعيدة" أو "بعيدة جدا" عن المسار الصحيح لتحقيق ما في خطة عام 2030 من غايات ذات طابع جنساني. والبيانات اللازمة لرصد حالة المساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة) ليس متاحا منها سوى نسبة 50 في المائة. وإذا مضت الأمور على وتيرتها الحالية، سيستغرق العمل لإلغاء القوانين التمييزية وتوفير الحماية القانونية للنساء والفتيات 286 عاما. وسيستغرق العمل لتحقيق المساواة في التمثيل في الأدوار القيادية في أماكن العمل 140 عاما. ولن تتحقق المساواة بين الجنسين في البرلمانات الوطنية قبل مرور 40 عاما.

66 - ومن خلال شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي، خصصت مبادرة تسليط الضوء ما يقرب من 100 مليون دولار في عام 2022 للعمل ضد العنف الجنساني. وقمنا بتعزيز نظم الوقاية، واستثمرنا في الخدمات الاجتماعية، ونفذنا برامج في أكثر من 30 بلدا. وبالعامل مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، قمنا أيضا بدعم مشاريع في 15 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية. وبفضل ذلك تمكن أكثر من 446 000 امرأة وفتاة من المشاركة مشاركة مؤثرة في الحياة العامة، كما تمكنت 1,2 مليون امرأة وفتاة من الحصول على خدمات بنوعية أفضل. وقدم الصندوق الاستئماني منذ عام 2019 منحا بقيمة 87 مليون دولار لما عدده 186 مشروعا في 70 بلدا وإقليما.

67 - ولتسريع التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، كنفنا ما نبذله من جهود في إطار نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وواصلنا العمل بلوحة متابعة وقائمة مرجعية لتتسيق جهود الدعوة بشأن القوانين التي تميز ضد النساء والفتيات. وافتتحنا بوابة جديدة بشأن الحصص اللازمة للنهوض بمساواة المرأة مع الرجل في المشاركة في جميع المجالات. وعززنا أيضا مساواة المرأة في مشاركتها في العمليات الانتخابية، وكذلك في استخدام الإجراءات الاحتياطية الخاصة.

68 - وقدمنا المساعدة في إعداد 30 قانونا وطنيا ومحليا في بلدان تقع في ست مناطق من العالم. وتهدف تلك القوانين إلى التصدي للعنف ضد المرأة، وتعزيز تمكينها الاقتصادي، وتشجيع مشاركتها السياسية. وامتد الدعم الذي قدمناه أيضا ليشمل 12 من البلدان التي تجري فيها حاليا عمليات لمراجعة الدستور أو تعديله.

69 - وقطعنا أشواطاً عريضة في تحديد نهج مشترك إزاء اقتصادات الرعاية الجديدة، بما في ذلك كيفية تمويل البنية التحتية للرعاية وخدمات الرعاية. وقد ساهمت جهودنا في زيادة فعالية الاستثمارات في 26 بلداً. فالاستثمار في مجموعات متكاملة من سياسات الرعاية من شأنه أن يتيح 280 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030، إضافة إلى 19 مليون فرصة عمل أخرى بحلول عام 2035. وقدمنا الدعم للبلدان في تطوير القدرات ووضع السياسات، وساعدنا في بناء 15 نظاماً وطنياً للحماية الاجتماعية يراعي المنظور الجنساني.

70 - وفي إطار النهج الذي نتبعه لتمكين الشباب، تفاعلنا مع أكثر من 200 منظمة من منظمات الشباب. وأثار عملنا مناقشات مجتمعية حول الأولويات المحلية في مجال المساواة بين الجنسين، وأعطى الأولوية لاستيعاب الجميع والتقاطعية والممارسات الآمنة في التفاعل.

الدعم الإقليمي

71 - نتيجة للإصلاح الذي قمنا به في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، قدمنا دعماً أكثر اتساقاً في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء على الصعيد القطري. وبفضل منصات التعاون الإقليمية وتحالفاتها المواضيعية، أصبح الآن بإمكان منسقينا المقيمين وكذا أفرقة الأمم المتحدة القطرية، الوصول إلى خبرة رائدة عالمياً وتفكير استراتيجي، وهو ما يتيح لهم تحسين دعمهم للبلدان المستفيدة من خدماتهم.

72 - وواصلت لجاننا الإقليمية الخمس عقد منتدياتها الإقليمية السنوية المعنية بالتنمية المستدامة. وتتيح هذه المنتديات للبلدان والجهات صاحبة المصلحة منصة مفتوحة للجميع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وتحديد الحلول الكفيلة بتحقيق التعافي من أزمة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات، بالتزامن مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نظام المنسقين المقيمين

73 - لقد بدأت توتّي ثمارها الاستثمارات التي قامت بها الدول الأعضاء في نظام المنسقين المقيمين المُعاد تنشيطه. فمَنسَقونا المقيمون هم المحاورون الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. وبفضل عمل الأفرقة التابعة للمنسقين المقيمين، صار يُقدّم للبلدان دعمٌ أكثر تكاملاً بشأن الحلول المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وما فتئ الدور القيادي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون يزداد أهمية، فهم من يربط الصلة بين الاحتياجات الوطنية والموارد المتاحة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وهم من يحشد المزيد من الموارد المالية لأهداف التنمية المستدامة، وهم من يسعى في إقامة شراكات ترمي إلى تحقيق التحول، وهم من يتولى المهام القيادية حين تخلُّ الأزمات.

74 - وبينما يتزايد طلب الحكومات المضيفة على الدعم ذي الصلة بأهداف التنمية المستدامة، لا يزال نظام منسقينا المقيمين يواجه نقصاً كبيراً في التمويل، وهذا أمر يعيق قدرة نظام المنسقين المقيمين على إيجاد المزيد من الفرص لتنفيذ خطة عام 2030 في البلدان النامية.

باء - صون السلام والأمن الدوليين

السياق

75 - يتعرض السلام والأمن للتهديد بسبب الطابع المتغير للنزاع، وتقلص الحيز المدني، والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، وخطاب الكراهية، وعدم تنظيم الفضاء السيبراني، وحالة الطوارئ المناخية، والتراجع عن حقوق المرأة. كما أننا نشهد اليوم أعلى مستويات السباق الجيوسراتيجية منذ عقود. وإذا لم تكن هذه الاتجاهات وليدة أمس قريب، فإن الحرب في أوكرانيا جاءت لتزيد من حدة الانقسامات العالمية بين الدول الأعضاء. وهذه بيئة تضعف من فعالية هيكل السلام والأمن العالميين، وتتحدى قدرتنا على منع نشوب النزاعات وإدارتها والتخفيف من حدتها والمساعدة في حفظ السلام. ولكي نرسم طريق المستقبل، نحتاج إلى تجديد الالتزام بتعددية الأطراف وبميثاق الأمم المتحدة، على النحو الذي نودي به في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وتقريرنا عن خطتنا المشتركة. وستتضمن الخطة الجديدة للسلام التي اقترحناها الخطوط العريضة لرؤية توطر العمل المتعدد الأطراف في سبيل السلام والأمن.

الأهداف الرئيسية

76 - نقدم الدعم للدول الأعضاء من خلال طائفة من الأنشطة الرامية إلى خدمة قضايا السلام والأمن الدوليين، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والولايات المنوطة بالجمعية العامة ومجلس الأمن. ونرمي مما نبذله من جهود سياسية وفي مجالات صنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها، والتصدي للأزمات السياسية، ومعالجة التهديدات الناشئة. وتحقيقا لهذه الغاية، نعمل للنهوض بمشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام. وتندرج في صميم عملنا الجهود الرامية إلى منع ومعالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وانتهاكات حقوق الأطفال في سياق النزاع المسلح، والاستغلال والانتهاك الجنسين، والإبادة الجماعية والجرائم الوحشية.

النتائج الرئيسية

منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

77 - في ظل التدهور الذي شهدته أوضاع السلام والأمن، كثفنا مما نبذله من جهود لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، ولتعزيز السلام المستدام، بما في ذلك عن طريق 41 من المكاتب والبعثات السياسية الخاصة، و 12 من عمليات حفظ السلام. وقد عمل الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمن العام مع الأطراف في النزاعات من أجل وقف إطلاق النار والتوصل إلى تسويات سياسية. ففي اليمن، تحققت بفضل هدنة توسطت فيها الأمم المتحدة مزايا ملموسة للشعب اليمني، وتمكنت الأطراف من مناقشة وقف تصعيد الأعمال العدائية. وفي ليبيا، قدمنا الدعم في إجراء مشاورات شاملة مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن التغلب على المأزق السياسي الذي طال أمده وإجراء انتخابات وطنية. وفي لبنان، قدمت بعثة حفظ السلام الدعم في حفظ الاستقرار، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لمنتهدي ثلاثي ينعقد بانتظام. وفي أبيي، ساعدنا في الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية. وفي كولومبيا، وسعت بعثة الأمم المتحدة من نطاق الدعم الذي تقدمه في بناء السلام، بطلب من الحكومة الجديدة، ورافقت محادثات

السلام المستأنفة بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمنا عملية السلام التي تقودها الحكومة والتي أسهمت في الحوار وحل الجماعات المسلحة.

78 - وفي النزاع الدائر في أوكرانيا، لم تكتف الأمم المتحدة بالبقاء هناك والوفاء بالتزاماتها، بل سارعت إلى توسيع نطاق استجابتها في جميع أنحاء البلد وخارجه، بما في ذلك استجابتها لاحتياجات اللاجئين. وبالنظر إلى شدة القيود التي تعيق وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق الواقعة في شرق وجنوب أوكرانيا، دعونا باستمرار إلى إفساح المجال للوصول مع احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامة أراضيه وفقاً للقانون الدولي. وواصلت الأمم المتحدة أيضاً العمل مع جميع الجهات المعنية للتخفيف من الآثار العالمية للأزمة. فمن أجل التخفيف من الآثار العالمية في الأغذية والأسمدة، شاركنا بفعالية في المفاوضات التي أثمرت مبادرة البحر الأسود، وفي تيسير تنفيذ المبادرة التي وقعتها تركيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا، بشهادة الأمم المتحدة، في تموز/يوليه 2022. ووقعنا أيضاً مذكرة التفاهم مع الاتحاد الروسي بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في السوق العالمية. وهذه الجهود إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على أن التفاعل الدبلوماسي المستمر والاستخدام المبتكر للصوصك المتعددة الأطراف يمكن أن يساعد الأطراف في إيجاد أرضية مشتركة حتى في أكثر الحالات تعقيداً، وهذه رسالة سينقلها الأمين العام إلى الدول الأعضاء في خطته الجديدة للسلام. ومع استمرار الحرب بلا هوادة، ستواصل الأمم المتحدة بذل الجهود لمنع المزيد من التصعيد وللدفع نحو سلام عادل ودائم، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

79 - وظل لشراكاتنا مع المنظمات الإقليمية مكانة أساسية. وفي جنوب السودان، عملنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للدفع فُداً بالعملية السياسية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، عملنا مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين على الحفاظ على إطار السلام والأمن والتعاون باعتباره مناهجا للتعاون الإقليمي.

80 - وتكيف عمل الأمم المتحدة في حفظ السلام مع البيئات الصعبة من خلال مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام والاستراتيجية المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. فحفظ السلام يعملون في ظروف قاسية ويتعرضون لخطر شخصي كبير؛ ومن المفجع أن بعضهم يجردون بأرواحهم أثناء الخدمة. فقد عملنا على معالجة مسألة تزايد عدد القتلى في صفوف حفظ السلام بسبب الأعمال الكيدية، حيث قمنا بتحسين التدريب والمعدات والرعاية الطبية لحالات الصدمات والكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتعزيز الدفاع عن قواعدنا في أرض الميدان.

81 - وكثفتنا مما نبذله من جهود للتصدي لظواهر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، وذلك بتحسين أعمال الرصد والتحليل والتوجيه والتدريب، وعن طريق التواصل الاستباقي والدعوة. وأقمنا أيضاً شراكات جديدة لتوسيع نطاق هذا العمل، بما في ذلك مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وشركات وسائل التواصل الاجتماعي. فقد استخدمت بعثتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومثيلتها في لبنان وسائل التواصل الاجتماعي لشرح ولايتهما بشكل أفضل. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ساعدنا في تدريب المؤسسات الإعلامية بخصوص عملية السلام والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. وفي ليبيا، ساعدنا المبادرات الرامية إلى مكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية أثناء الانتخابات، ودعمنا مشاركة المرأة في الانتخابات. وفي منطقة القرن الأفريقي، نظمنا حلقة عمل لجهات متعددة من أصحاب المصلحة حول خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمعلومات

المغلوطة. وفي كوسوفو⁽²⁾ عملنا على الحد من الخطابات العرقية المثيرة للانقسامات من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

82 - وواصلنا أيضا دعم الدول الأعضاء وسكانها في البيئات التي لا توجد فيها بعثات. ففي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عملنا مع الشركاء الإقليميين لدعم الانتقال السياسي في كل من بوركينا فاسو وغينيا، وللتصدي للتهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك التطرف العنيف وآثار تغير المناخ على السلام والأمن. وفي بابوا غينيا الجديدة، قدمنا الدعم للأطراف لتحزز تقدما نحو الاتفاق على مستقبل بوغانفيل من خلال عملية السلام في بوغانفيل.

83 - وواصلت عملياتنا لحفظ السلام وبعثاتنا السياسية الخاصة دعم البلدان المضيفة لها في حماية المدنيين. وللتكيف مع التحديات الجديدة، جربت بعثاتنا تكنولوجيات رقمية لتحسين الإلمام بالحالة والتحليل والإنذار المبكر للمساعدة في منع العنف ضد المدنيين. وفي مالي، ساعدتنا أدواتنا الموسعة لرسم الخرائط الرقمية على تحسين الأثر الذي يحدثه عمل دورياتنا العسكرية والشرطية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أتاحت لنا تطبيقات جديدة الاستجابة بشكل أكثر استباقية وقوة لعمليات الإنذار. وفي السودان، قدمنا الدعم في تنفيذ استراتيجيات وطنية موسعة لتحسين حماية المدنيين. وكثفنا أيضا من عملنا الرامي إلى منع إلحاق الأذى بالمدنيين من قبل أفرادنا العسكريين وأفراد شرطتنا في جميع البعثات.

المرأة والسلام والأمن

84 - من أولوياتنا الأساسية العمل على تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة في عمليات السلام والعمليات السياسية وصنع القرار. وفي كولومبيا، أدت جهودنا في مجال الترويج لخطة المرأة والسلام والأمن إلى تحقيق تكافؤ شبه كامل بين الجنسين في عضوية الوفود المشاركة في محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني. واستجابة لطلب من مجلس الأمن، وافق قادة القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك على خطة عمل مشتركة دعت جميع الأطراف إلى ضمان عدم تجاوز الثلثين في نسبة تمثيل أي من الجنسين في وفودها. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وكولومبيا ومالي، عملت بعثاتنا على زيادة مشاركة المرأة في لجان السلام المحلية وعمليات السلام الإقليمية والهيئات المقررة.

85 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمنا الدعم في إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الخطة الانتقالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية نيروبي للسلام إلى نحو نصف منظمات المجتمع المدني البالغ عددها 110 منظمات. وساهم عملنا أيضا في اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة في قانون الانتخابات للتشجيع على ترشيح النساء. ولتحسين سلامة المرأة وأمنها، قمنا برسم خرائط لبؤر النزاع، ووفرنا آليات الإنذار المبكر والتحليل، ونشرنا فرق مختطة للتواصل ودوريات مراعية للمنظور الجنساني.

86 - وقدمنا الدعم اللازم لمشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وليبيا واليمن. وساعد عملنا في الرفع من تمثيل المرأة في الوفود، وفي المشاورات التي تُجرى مع منظمات المجتمع المدني النسائية، وفي الآليات المبتكرة الرامية إلى تحقيق الشمول. وفي أفغانستان، ساعدنا في الجهود القطرية الرامية إلى تيسير التفاعل بين المرأة الأفغانية وسلطات الأمر الواقع.

(2) يُشار إلى كوسوفو في سياق مدلول قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

87 - وبالتعاون مع الشركاء، نظمنا حوارات رقمية لإسماع أصوات النساء بشأن السلام والأمن، بما في ذلك في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ولبنان وليبيا وهايتي، وكذلك في شمال شرق آسيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

88 - وحشد صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني أكثر من 44 مليون دولار لدعم 300 من المنظمات التي تُعنى بحقوق المرأة وشركاء من 32 بلدا. ولا يزال صندوقنا، صندوق مبادرة إلسي، يدعم النساء النظميات في عمليات السلام. واستحدثنا أيضا آلية تمويل جديدة للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

89 - وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، كان نحو 42 في المائة من رؤساء ونواب رؤساء بعثاتنا من النساء. كما حققنا وتجاوزنا أهدافنا المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظميين، باستثناء الوحدات العسكرية التي لا يزال تمثيل المرأة فيها ناقصا بشكل صارخ.

دعم بناء السلام

90 - في عام 2022، وافق صندوق بناء السلام على مبلغ قياسي قدره 231 مليون دولار لدعم مشاريع بناء السلام في 37 بلدا. وذهب أكثر من ثلث هذه الأموال لتمكين المرأة والشباب. ومن الأولويات الأخرى الدعم الإقليمي والعاور للحدود ودعم العمليات الانتقالية في أكثر من 30 من البيئات هشّة والمتأثرة بالنزاعات. ودخلنا في شراكات مع منظمات إقليمية، منها جامعة الدول العربية، في هذه المشاريع. واعترفا بأن التمويل الموجه لبناء السلام لا يزال ناقصا، اتخذت الجمعية العامة قرارا لتحسين تمويل بناء السلام في المستقبل.

91 - ووسعت لجنة بناء السلام النطاق الجغرافي لعملها وزادت من شموله. فاللجنة تدعم حاليا 14 بلدا ومنطقة إقليمية، وناقشت للمرة الأولى الأولويات في جنوب السودان وتيمور - ليشتي ووسط آسيا. وحضر نحو من 30 ممثلا للمجتمع المدني اجتماعات اللجنة - وهو رقم قياسي جديد.

المساعدة الانتخابية

92 - لقد عملنا مع الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم للمساعدة في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. فالمساعدة التقنية التي قدمناها وجهود الدبلوماسية الوقائية التي بذلناها لم تتوقف عند دعم العمليات الانتخابية، بل ساعدت أيضا على مواجهة التحديات المتعلقة بقبول النتائج، والمعلومات المضللة، وخطاب الكراهية، ومشاركة المرأة.

93 - ولتعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات، تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة لإنشاء أول شبكة عربية للشباب في الانتخابات. ومن خلال الشراكات مع المنظمات الإقليمية، تبادلنا الدروس المستفادة، وعززنا التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقمنا ببناء القدرات. وقدمنا الدعم أيضا إلى الفعاليات الإقليمية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

94 - لقد ظل تقديم الدعم لمؤسسات الشرطة والمؤسسات المعنية بسيادة القانون يحتل مكانة محورية في العمل الذي نقوم به في مجال السلام والأمن. فقد عمل أكثر من 10 000 من أفراد شرطة الأمم المتحدة في

19 بعثة على تقديم المساعدة لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية، بما في ذلك زيادة الاعتماد على تحليل البيانات والتوقع والعلوم السلوكية.

95 - وقدمنا الدعم لمؤسسات العدالة الوطنية في متابعة من يرتكبون جرائم ضد المدنيين. وأسفر ذلك عن صدور أول إدانات من المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن زيادة في القضايا البارزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان. وقدمنا الدعم أيضا للمؤسسات الإصلاحية الوطنية في تعزيز أمن المحتجزين الشديدي الخطورة وتأهيلهم.

96 - وساعدت معاييرنا المنقحة لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم على الحد من المخاطر. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمنا الدعم لمبادرات الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، وخصوصا المبادرات التي تركز على احتياجات الشباب المعرضين للخطر. وساعدنا أيضا السلطات الوطنية في التخزين والإدارة الآمنين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

97 - وقدمنا المساعدة في إصلاح قطاع الأمن الوطني، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والعراق، وليبيا، وليسوتو، ومالي، واليمن. وبفضل ما نقدمه من خدمات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إزالة الذخائر المتفجرة، جعلنا الحياة أكثر أمانا لملايين الأشخاص في 29 بلدا وإقليما.

شؤون مجلس الأمن

98 - واصلنا مساعدة مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته البالغة الأهمية. ففي عام 2022، قدمنا الدعم لمجلس الأمن في تنظيم 292 جلسة و 127 مشاوره. وأثمرت هذه المداولات 54 قرارا و 7 بيانات رئاسية بشأن السلام والأمن الدوليين. وقدمنا الدعم أيضا للجان وأفرقة العمل التابعة للمجلس، حيث اجتمعت هذه اللجان والأفرقة 125 مرة، سواء بالحضور الشخصي أو افتراضيا.

الأطفال والنزاع المسلح، والعنف ضد الأطفال، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومنع الإبادة الجماعية

99 - في عام 2022، تضرر الأطفال في مناطق النزاع من حالات التصعيد ومن تعرّض المدارس والمستشفيات للهجمات، ومن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب، ومن العنف الجنسي، وكذلك من منع وصول المساعدات الإنسانية والأزمات الإنسانية. وكان الأطفال ذوو الإعاقة والنازحون هم الأكثر عرضة للخطر. وقدمنا المساعدة في التحقّق مما لا يقل عن 27 000 انتهاك ضد الأطفال ارتكبتها قوات حكومية وقوات غير حكومية، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. وخلال العام المذكور، تجاوز عدد الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة وشملتهم تدابير الحماية أو المساعدة في مجال إعادة الإدماج، تجاوز 12 400 طفل.

100 - ووجهنا انتباه العالم إلى آثار العنف الذي يواجهه الأطفال قبل النزاع وأثناءه وبعده، بما في ذلك التشريد القسري والاختطاف والاتجار والاحتجاز والتبني. وعملنا مع الدول الأعضاء لتعزيز منع العنف والحماية منه. وقمنا أيضا بإذكاء الوعي بحالة الأطفال الذين يعيشون في المخيمات ومرافق الاحتجاز، الأمر الذي يتطلب حولا بديلة. وقمنا بحثّ الدول على العمل على منع تكرار دورات العنف بإعادة رعاياها إلى وطنهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم.

101 - وتعرض المدنيون لمزيد من العنف الجنسي خلال العام الماضي في ظل النزاع وتقلص الحيز المدني وضعف سيادة القانون. وقد قدمنا المساعدة للتحقق من حوالي 3 000 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأعلنا عن إطار عالمي جديد لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وفي أوكرانيا، وقعنا اتفاقا إطاريا مع الحكومة للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ونحن بصدد تنفيذ خطط مماثلة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في بلدان من بينها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والعراق. ونعمل أيضا مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية من أجل التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع.

102 - وقمنا برصد مخاطر الجرائم الوحشية وقدمنا الدعم في منع ارتكاب الفظائع، كما قمنا بدق ناقوس الإنذار بشأن تلك المخاطر. وأسفرت جهودنا عن وضع خطط عمل لتعزيز أدوار النساء والزعماء التقليديين في منع ارتكاب الفظائع، ولتقوية الدور الذي تقوم به الرياضات في مكافحة خطاب الكراهية. وقدمنا الدعم أيضا لخمسة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في وضع خطط عمل لمناهضة خطاب الكراهية. ولأول مرة على الإطلاق، جمعنا الناس معا للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية في 18 حزيران/يونيه 2022.

جيم - التنمية في أفريقيا

السياق

103 - نحن الآن في منتصف مدة تنفيذ خطة عام 2030، وقد أكملنا للتو السنوات العشر الأولى من خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. غير أن العالم لا يوجد على المسار الصحيح. فالتقدم المحرز غير كاف. وقد ساهمت جائحة كوفيد-19 وأزمات الغذاء والطاقة والمال في تبيد ما تحققت من مكاسب في التنمية. ويلزم اتخاذ خطوات حاسمة لزيادة ملكية أفريقيا لزام المبادرة وتحسين قدرتها على الصمود.

الأهداف الرئيسية

104 - تشجع الأمم المتحدة التنمية المستدامة والسلام في أفريقيا بدعمها خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. فنحن نركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وعلى أوجه الترابط بين تلك الأبعاد وبين السلام والأمن وحقوق الإنسان. وندعم أيضا التكامل والتعاون داخل المنطقة.

النتائج الرئيسية

105 - في عام 2022، قمنا بدعم الدول الأعضاء الأفريقية في تحمّل مسؤوليتها في مجال التنمية من خلال تزويدها بالتحليلات والدعم الفني. وساعدنا في إنشاء آليات لمراقبة التدفقات المالية، فزادت بذلك كفاءة الإنفاق العام وأمكن إنشاء صناديق أفريقية للادخار الخاص وصناديق سيادية. وأسهم عملنا في تحسين تمويل التنمية وتقليل الاعتماد على المساعدة الأجنبية. وعملنا على إسماع النداءات التي تدعو إلى تحويل المساعدة الإنمائية الرسمية من التركيز على الجانب الكمي إلى التركيز على الجانب النوعي، ودعونا إلى إقامة هيكل مالي دولي أكثر إنصافا. وقمنا أيضا بدعم التحول الاقتصادي والقدرة على الصمود من خلال التجارة، ولا سيما الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- 106 - وفيما يتعلق بالطاقة، دعونا إلى إحداث تحول عالمي عادل ومنصف في مجال الطاقة، يراعي اختلاف نقاط الانطلاق والأولويات. فالبلدان الأفريقية ترغب في تولي المسؤولية عن مستقبل طاقتها، لذلك قدمنا الدعم في عمليات التخطيط في مجال الطاقة في جميع أنحاء القارة بهدف النهوض بالأولويات الوطنية.
- 107 - وواصلنا معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال التنمية المستدامة التي لا يترك ركبها وراءه أحدا. وساعدنا الدول الأعضاء في تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها الهادفة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالشراكة مع الدول الأعضاء، ساعدنا على إعطاء الأولوية لتعزيز النظم الصحية في أفريقيا. وعملنا أيضا على تمكين المزيد من الشباب الأفريقي من الإسهام في مستقبل عالمي مشترك.
- 108 - وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وجهنا المزيد من الاهتمام العالمي إلى التغذية والأمن الغذائي. ومن خلال نهجنا القائم على "توحيد الأداء"، استندنا من سلسلة حوارات أفريقيا لشرح القضايا وتعيل الشراكات وتسهيل تداول المعرفة لتسريع تنمية أفريقيا.

حلّ المفارقة الثلاثية في أفريقيا: الموارد المالية والطاقة والغذاء

القارة الأفريقية غنية بالموارد المالية والطاقة والغذاء، ومع ذلك فإن الاقتصادات الأفريقية تعجزها هذه الموارد. ومن واجبنا إيجاد حل لهذه المفارقة والاستفادة كما ينبغي من موارد القارة للدفع قُدما بالتنمية المستدامة الشاملة.

دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

السياق

- 109 - إننا نواجه مجتمعين تحديات متعددة لحقوق الإنسان: اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان وداخل كل بلد على حدة، وقد تفاقت هذه الفجوات بسبب جائحة كوفيد-19؛ والنزاعات المسلحة؛ والإفلات من العقاب؛ وارتفاع تكاليف المعيشة؛ وأزمة الكوكب الثلاثة. وبالنظر إلى أن حقوق الإنسان ضرورية للسلام الدائم والتنمية المستدامة والعدالة، يجب أن نحرص على الاسترشاد بحقوق الإنسان فيما نضعه من حلول لأعقد التحديات التي نواجهها. وستكون الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحل في كانون الأول/ديسمبر 2023 فرصة لتنشيط توافق الآراء المتوخى في الإعلان، ولتعزيز هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الأهداف الرئيسية

- 110 - تتوزع الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان على الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، حيث تشمل تقديم الدعم للآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمليات التنمية والسلام، والنهوض بمبادئ عدم التمييز والمشاركة والمساءلة. وتمتد جهودنا من محاولة التغلب على التحديات الآتية، مثل حالة تفشي جائحة ما، إلى التحديات العابرة للأجيال، مثل تغير المناخ. وفي إطار نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، تساهم طائفة من الأنشطة العملية الشاملة لعدة ركائز في إلهام روح الالتزام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ومن هذه الأنشطة معالجة تقلص الحيز المتاح للعمل المدني؛ وإحقاق العدل المناخي؛ والتصدي للانتهاكات المرتكبة في الفضاء الرقمي؛ والاستعانة بحقوق الإنسان باعتبارها أداة لتحقيق الأهداف العامة للمنظمة.

النتائج الرئيسية

دعم الآليات الدولية لحقوق الإنسان

111 - في ظل تراجع تدابير الإغلاق العام المرتبطة بجائحة كوفيد-19، ساعدنا آليات حقوق الإنسان على استئناف العمل بالحضور الشخصي. ومن ذلك انعقاد الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان وكذلك دورتيه الاستثنائيتين بشأن أوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية، وقيام المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بما عدده 55 زيارة قطرية، واستئناف تنظيم المناسبات التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية في مجلس حقوق الإنسان ودورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وساهمت أنشطتنا في زيادة تعامل البرلمانات الوطنية بخصوص حقوق الإنسان، وفي زيادة مشاركة المجتمع المدني، وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان في إطار جهود التنمية

112 - تتبوأ حقوق الإنسان مكانة مركزية في عملنا الإنمائي. فقد استعِين بتحليل حالة حقوق الإنسان في 51 من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي تم الانتهاء منها في عام 2022. وفي إطار نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، وضعنا أداة للتقييم الذاتي لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إدماج حقوق الإنسان في تحليلاتها وبرامجها وجهود الدعوة التي تضطلع بها. وبفضل عملنا ذي الصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تحسنت البيانات المتاحة عن التمييز والوفيات بين المدنيين في النزاعات وما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والنقابيون من أعمال قتل وحالات اختفاء. ووضعنا أيضا إرشادات للأفرقة القطرية لدعم الدول الأعضاء في إدماج حقوق الإنسان في استعراضاتها الوطنية الطوعية.

إدماج حقوق الإنسان في التنمية المستدامة

قدمنا المشورة بشأن وضع الميزانيات لحقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية المالية، وعدم ترك أي أحد خلف الركب في تصميم التدابير المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين المنظمات الشعبية من رصد خطط التنمية الوطنية.

السلام والأمن

113 - قمنا بتدريب قوات الدفاع والأمن في أكثر من اثني عشر بلدا وإقليما، معززين بذلك احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان في سبعة مكاتب إقليمية، مما عزز من قدرتنا على توقع أزمات حقوق الإنسان والاستجابة لها، كما عزز التعاون فيما بين الوكالات بشأن خطة الوقاية. وقمنا أيضا بوضع سياسة جديدة تعترف رسمياً بالروابط بين الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحقوق الإنسان وتقديم إرشادات عملية بشأن نهج يقوم على حقوق الإنسان ويركز على الضحايا لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. ونحن نعمل عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ هذه السياسة.

عدم التمييز

114 - بدعم منا، شارك أكثر من 700 مشارك من الدول والمجتمع المدني والأمم المتحدة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وسيسهم هذا الحدث في إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم واحترامها على نحو تام. وقد قمنا بإيفاد مستشارين في مجال مكافحة التمييز العنصري إلى مكاتبنا الإقليمية لحقوق الإنسان في بانكوك وبيروت وبروكسل وبريتوريا وسانتياغو لتعزيز قدراتنا ودعم الإجراءات المتخذة وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني. وأطلقنا حملة "اكتشفوا، عبروا، بادروا!" لإذكاء الوعي بشأن العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز العنصري. واستحدثنا أيضاً منصة إلكترونية تقيم الشركات من خلالها مدى امتثالها لمعايير السلوك في الأمم المتحدة للتعامل مع الأعمال التجارية بهدف المساعدة في الحد من التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

المشاركة

115 - للمساعدة في الحفاظ على الحيز المدني وتوسيع نطاقه، ركزنا على سلامة المشاركين في النقشات العامة وفي صنع القرار، بما في ذلك من خلال إنشاء مراصد لحقوق الإنسان ومنصات للمواطنين. وقمنا بإذكاء الوعي وحشد جهود الدعوة حول هذه المسألة من خلال تقرير عن تأثير حجب الإنترنت على حقوق الإنسان. وشجعنا أيضاً مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

المساواة

116 - قدمنا الدعم لآليات التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وأسند لها ولايات في أكثر من 10 من البلدان والأقاليم. وساهمت جهودنا في مجال الدعوة في إنشاء الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالتهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون. وهذه المبادرة خطوة مهمة في الخطة البارزة، خطة إجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة.

هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

السياق

117 - إن الأوضاع الإنسانية مزرية على الصعيد العالمي. فالتحديات الحرجة - من نزاعات مسلحة، قديمها وجديدها، وأزمة مناخية، وكوارث كبرى، ومستويات قياسية من النزوح والجوع وخطر المجاعة، وآثار مستمرة لكوفيد-19، وتباطؤ اقتصادي عالمي - تتفاقم ويتبع بعضها بعضاً. وتؤثر هذه الأمور المترابطة على الحياة وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، لا يزال يفلت من العقاب من يرتكبون انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداءات التي تستهدف المدنيين والعاملين في الأنشطة الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم، كما أن لتلك الانتهاكات تأثيراً غير متناسب على النساء والأطفال.

الأهداف الرئيسية

118 - تعمل الأمم المتحدة من أجل ضمان اتخاذ تدابير لمواجهة الأزمات الإنسانية بطريقة منسقة ومتسقة وفعالة وفي الوقت المناسب بغية إنقاذ الأرواح والتخفيف من شدة المعاناة في سياقات الكوارث والنزاعات وغير ذلك من حالات الطوارئ. وبالتعاون مع الشركاء، نقوم بالدعوة إلى التمسك بالمبادئ الإنسانية، وبتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحشد الموارد اللازمة تأهباً للأزمات والتصدي لها. ولا يزال اتخاذ إجراءات مبكرة ووضع تدابير سريعة، بسبل من بينها اتباع نهج استباقية، أمراً حاسماً في التنسيق الفعال. وتجمع الأمم المتحدة أيضاً بين الحكومات والشركاء والمجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث وما ينجم عنها من خسائر.

النتائج الرئيسية

119 - في عام 2022، قمنا بتنسيق خطط الاستجابة الإنسانية لفائدة 216 مليون شخص في 69 بلداً وإقليماً لضمان حصولهم على المساعدة والحماية اللازمين لإنقاذ الحياة. وبدعم سخي من الجهات المانحة، حشدت الأمم المتحدة وشركاؤها 30 بليون دولار لهذه الخطط - وهو رقم قياسي، ولكنه لا يزال أقل بنسبة 40 في المائة من المبلغ اللازم، وهو 52 بليون دولار. وعلى المستوى القطري، قدم شركاؤنا المساعدة لما عدده 157 مليون شخص، أو 79 في المائة من الأشخاص الذين كانوا مستهدفين في الأصل.

120 - وكانت الأزمات، الجديد منها والقائم المتفاقم، بما في ذلك في إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا والصومال، المحور الرئيسي لتركيز عملنا في عام 2022. وفي أوكرانيا، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدات الإنسانية والحماية لما يقرب من 16 مليون شخص، بما في ذلك مساعدات نقدية بمبلغ غير مسبق قدره 1,2 بليون دولار لنحو من 6 ملايين أوكراني. وفي الإجمال، ساعدنا في حشد 5 بلايين دولار لأوكرانيا والمنطقة. وساعدنا أيضاً على تيسير مبادرة البحر الأسود، التي أتاحت مرور الحبوب عبر البحر الأسود. وإلى جانب مذكرة التفاهم بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في السوق العالمية، أعادت هذه المبادرة ربط مصدر بالغ الأهمية لإمدادات الأغذية والأسمدة بالأسواق العالمية، وهو ما خفف من الضغط على الأمن الغذائي العالمي وساعد ملايين الأشخاص في نهاية المطاف.

121 - وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الدعم في أفغانستان. فقد تلقى أكثر من 26 مليون شخص، ولا سيما النساء والفتيات، المساعدة الإنسانية والحماية، بما في ذلك في مواقع كان يتعذر الوصول إليها من قبل. وفي باكستان، أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات على 33 مليون شخص، حيث نزح 8 ملايين شخص. وقد قدمنا الدعم في التدابير التي تقودها الحكومة للتصدي للكوارث، حيث أتحنا المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح البشرية ودعم سبل العيش، مع منع تفشي الأمراض المعدية.

122 - وبلغ الجوع وانعدام الأمن الغذائي مستويات قياسية بحلول نهاية عام 2022. وكان ما يقرب من 260 مليون شخص في 58 بلداً وإقليماً بحاجة إلى مساعدات غذائية وتغذوية عاجلة، منهم 35 مليون شخص يواجهون خطر المجاعة و 376 000 شخص يعانون من ظروف قريبة من المجاعة.

123 - وفي إطار التصدي للجفاف غير المسبوق وخطر المجاعة في القرن الأفريقي، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة لـ 17 مليون شخص. وفي اليمن، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها شهرياً بإيصال المساعدات الإنسانية إلى أكثر من 10,5 ملايين شخص، وقدمت المساعدات الغذائية لـ 15 مليون شخص من أكثر الفئات ضعفاً.

124 - وظل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة يضطلعان بدور لا غنى عنه. فقد صرفت هذه الصناديق بليونتي دولار، فحفزت بذلك المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك في الأزمات التي تعاني من نقص التمويل. ويسر نحو 595 مليون دولار من تلك الأموال التدابير المبكرة والموسعة والمستدامة للتصدي لحالة انعدام الأمن الغذائي. وفي القرن الأفريقي، أُتيح بفضل صرف 194 مليون دولار تقديم مساعدات نقدية وتغذية حاسمة، وتوفير الغذاء والخدمات الطبية والمأوى والمياه النظيفة. وفي أفغانستان، خصصت صناديقنا 289 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة.

ناقلة النفط صافر: الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية وبيئية

في إطار التنسيق العام الذي يقوم به منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، وتحت القيادة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية ذات نطاق عالمي لإزالة أكثر من مليون برميل من النفط من الناقل صافر المهترئ في عرض البحر الأحمر قبالة الساحل اليمني، والتي تهدد بوقوع كارثة إنسانية وبيئية. فمن شأن انسكاب كميات كبيرة من حمولة الناقل أن يكون إيذانا بالدمار لمجتمعات الصيادين على ساحل البلد على البحر الأحمر، إذ يُرجح أن يقضي ذلك فوراً على سبل عيش 200 000 نسمة، وأن يعرض مجتمعات بأكملها لسموم تهددها في حياتها، وأن يؤثر على الملايين من الناس بتعريضهم لهواء ملوث. ومن شأن ذلك أيضاً أن يؤدي إلى إغلاق ميناءي الحديد والصليف، وهما منقذان أساسيان عبرهما تُجلب إلى اليمن المواد الغذائية والوقود والإمدادات المنقذة للحياة، حيث يحتاج 17 مليون شخص في اليمن إلى مساعدات غذائية.

125 - في عام 2022، قدمنا الدعم للدول الأعضاء والجهات الشريكة عند انطلاقة المشاورات بشأن مراجعة منتصف المدة لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. وقمنا أيضاً بتيسير الحوارات العالمية المواضيعية لاستكشاف الطابع المترابط للمخاطر. وفي الوقت نفسه، واصلنا تعميم اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في العمل الإنساني. فقد شجعنا على استخدام البيانات الموثوقة عن المخاطر لتحسين المساعدة المقدمة للأشخاص المعرضين لآثار تغير المناخ. وعززت هذه الجهود الفهم العالمي لعوامل المخاطر وحالة الضعف إزاءها وظروف التعرض لها. وعززت تحليلاتنا المشتركة خطط إدارة مخاطر الكوارث وما يتعلق بها من سيناريوهات وقرارات تمويل، بما في ذلك ما تقوم به الأمم المتحدة من عمليات لاستعراض الاحتياجات الإنسانية، والتحليل القطري المشترك.

واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي

السياق

126 - إن مبادئ العدالة والقانون الدولي، فضلاً عن التسوية السلمية للمنازعات، مكرسة في المادتين الأوليين من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن هذه المبادئ هي بالضبط الأساس الذي في إطاره يتعاون المجتمع الدولي.

الأهداف الرئيسية

127 - تقوم الأمم المتحدة بتعزيز العدالة والقانون الدولي عبر إجراءات وولايات مختلفة، كتلك المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، والتجارة الدولية، والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وعمليات السلام، والمحاكم

الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية، والجزءات. وإضافة إلى ذلك، فإن محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تقوم بتسوية المنازعات القانونية التي تعرضها عليها الدول وتقدم فتاوى بشأن المسائل القانونية.

النتائج الرئيسية

128 - نظرت محكمة العدل الدولية في قضايا بارزة وأصدرت أحكاماً بشأن الأسس الموضوعية في قضايا جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا، ونيكاراغوا ضد كولومبيا، وشيلي ضد بوليفيا. وعُرضت على المحكمة أيضاً أربع قضايا خلافية جديدة، بما في ذلك الإجراءات بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، والتي أشارت فيها المحكمة إلى تدابير مؤقتة.

129 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، طلبت الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي آذار/مارس 2023، طلبت الجمعية أيضاً فتوى بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

130 - وتواصل عمل محاكم أخرى تابعة للأمم المتحدة أو مدعومة من الأمم المتحدة. ففي حزيران/يونيه 2022، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة بلبنان حكماً على حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي، فيما يتصل بالهجوم الذي وقع في بيروت في عام 2005 وأسفر عن مقتل رئيس الوزراء السابق للبنان رفيق الحريري و 21 آخرين، وعن إصابة 226 شخصاً آخرين بجروح. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أكدت الدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا الإدانات والحكم بالسجن مدى الحياة ضد خيو سامفان بتهم الإبادة الجماعية ضد السكان الفيتناميين، والجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، المرتكبة بين عامي 1975 و 1979. وبذلك الحكم تكون تلك الدوائر قد انتهت من آخر قضية لديها.

131 - وظلت المحيطات وقانون البحار من أولويات الدول الأعضاء. وقد تضمن التقييم العالمي الثاني للمحيطات بيانات علمية عن الدور الحاسم الذي تقوم به المحيطات والبحار، باعتبار تلك البيانات أساساً للمناقشات الرامية إلى رسم السياسات اللازمة لمواجهة تهديدات الكوكب الثلاثية التي تواجه تحقيق خطة عام 2030: تغير المناخ، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي.

اتفاق تاريخي بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية

يسّرت الأمم المتحدة وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق تاريخي بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واعتماده بالإجماع في حزيران/يونيه 2023 بعد عقدين من المحادثات. وهذا الاتفاق، المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، سيُدمج حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه بطرق مستدامة، ويمكن أن يكون له إسهام كبير في تحقيق خطة عام 2030 وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

132 - وفيما يتعلق بالقانون التجاري الدولي، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قانوناً نموذجياً بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود. واعتمدت الجمعية العامة أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الحماية القانونية لمشتري السفن مع الحفاظ على مصالح مالكي السفن والدائنين.

مناسبة المعاهدات ونزع السلاح لعام 2022

جددت مناسبة توقيع وإيداع المعاهدات لعام 2022 التركيز على المشاركة العالمية في المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام. وقامت الدول بإجراءات تتعلق بمجموعة من المعاهدات المتعددة الأطراف، ولا سيما في ميدان نزع السلاح.

زاي - نزع السلاح

السياق

133 - هناك مخاوف متزايدة بشأن تصاعد التوترات العالمية، والنزاعات المسلحة الدائرة رحاها، وزيادة الإنفاق العسكري، وتزايد المخاطر النووية، فضلا عن خطر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية التأهب بشكل كاف لدرء مجموعة أوسع من المخاطر ومكافحتها، بما في ذلك المخاطر البيولوجية. ويؤثر انتشار الأسلحة التقليدية وتوافرها على نطاق واسع، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، على الأمن الدولي، وي طرح ظهور تكنولوجيات جديدة تحديات إضافية.

الأهداف الرئيسية

134 - تدعم الأمم المتحدة المفاوضات المتعددة الأطراف وغيرها من الجهود التي ترمي إلى نزع السلاح العام الكامل. ومن أولوياتنا الرئيسية إزالة الأسلحة النووية، والتمسك بحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتنظيم الأسلحة التقليدية، والتصدي للتحديات الناجمة عن تكنولوجيات الأسلحة الناشئة، وتعزيز جهود نزع السلاح على الصعيد الإقليمي والتوعية بأهميته.

النتائج الرئيسية

135 - في عام 2022، قدمنا الدعم للدول الأعضاء بعقد اجتماعات رئيسية متعددة الأطراف لنزع السلاح. فالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، واجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والمؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، أسفرت جميعها عن مكاسب هامة ستمهد الطريق لإحراز تقدم في المستقبل. وعلى الرغم من أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتوصل إلى نتيجة، فإن الدول الأطراف انخرطت في مناقشات هادفة، بما في ذلك بشأن الحد من المخاطر النووية والمساءلة عن نزع السلاح النووي.

136 - وقدمنا المساعدة في مناقشات الخبراء بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا الدعم لعملية حكومية دولية تهدف إلى ضمان فضاء سيبراني يسوده الأمن والأمان والسلام، ولعملية أخرى تتعلق بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ.

137 - وللنهوض بجهود نزع السلاح على أرض الميدان، قدمنا المساعدة في ربط أنشطة إدارة الأسلحة والذخيرة على الصعيد المحلي بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك ببرامج الحد من العنف على

صعيد المجتمعات المحلية. وواصلنا أيضا دعم الأنشطة المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار نهج شامل للأمن والتنمية المستدامين. وللحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة، عملنا مع الاتحاد الأفريقي وستة بلدان لجمع الأسلحة الصغيرة المحتفظ بها بصورة غير مشروعة. ونتيجة لذلك، تم تدمير أكثر من 9 500 قطعة سلاح.

138 - وقدمنا الدعم للدول في إصدار إعلان سياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وأيدت الإعلان أكثر من 80 دولة. وواصلنا أيضا تمكين النساء والشباب والشركاء الآخرين من خلال لوحة المتابعة للتنقيف في مجال نزع السلاح ومبادرة الشباب من أجل نزع السلاح.

139 - وعلى الصعيد الإقليمي، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدمنا المساعدة في خطط العمل وأطر الرصد الوطنية للنهوض بخريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030. وعملنا أيضا مع السلطات الوطنية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة ومنع العنف الجنساني.

آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية

من خلال مناورة تدريبية ميدانية على مدى 10 أيام، عملنا على تعزيز الجاهزية العملية لآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وكان الهدف من هذه العملية هو ضمان أن تكون أداة التحقيق الحيوية هذه جاهزة للاستخدام إذا لزم الأمر.

حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب

السياق

140 - تؤدي الآثار المُرَكِّبة الناجمة عن تغيُّر المناخ وكوفيد-19 وعدم الاستقرار السياسي والحرب والنزوح إلى تفاقم مشاكل المخدرات والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب، لا سيما في حالات الأزمات والمناطق المعرضة للخطر. وتشكل الصلات بين التجارة غير المشروعة والتدفقات المالية والاتجار بجميع أشكاله مصدر قلق متزايد، في وقت لا يزال فيه الإرهاب يهدد السلام والأمن الدوليين، لا سيما في مناطق النزاع حيث يستغل الإرهابيون أوجه الهشاشة.

الأهداف الرئيسية

141 - تدعم الأمم المتحدة الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب. فنحن نساعد في وضع وتنفيذ المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ونساعد على ضمان الامتثال للالتزامات الواردة في الصكوك المتعددة الأطراف بشأن المخدرات والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

النتائج الرئيسية

منع الإجرام ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

142 - واصلنا في عام 2022 مساعدة الدول الأعضاء في مجال العدالة الجنائية. فقد قدمنا المساعدة في تدريب 700 2 من ضباط السجون والأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، في 30 من دوائر السجون الوطنية، على احتجاز السجناء في ظروف مأمونة وآمنة وإنسانية استنادا إلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). كما قدمنا إرشادات حول كيفية تصنيف السجناء بشكل صحيح ومعاملتهم بشكل أفضل، وكذلك حول التعامل مع فئات خاصة من السجناء.

143 - ولمكافحة الجريمة المنظمة، ساعدنا ستا من الدول الأعضاء على وضع استراتيجياتها، ودرينا أكثر من 250 من مقرري السياسات من 47 بلدا على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وساعدنا 29 بلدا في صياغة أو تنقيح تشريعات تتعلق بالأسلحة النارية، كما ساعدنا 4 بلدان في سن تشريعات تتعلق بالاتجار بالأشخاص، وبلدا واحدا في سن تشريعات تتعلق بتهريب المهاجرين.

144 - وفيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، قمنا بتيسير خمس جلسات حكومية دولية وخمس مشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين للتفاوض على مشروع اتفاقية للحيلولة دون استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية، وهو مشروع من المتوقع تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. كما ساعدنا 60 بلدا في مكافحة الجريمة الإلكترونية ومنعها. وقدمنا المساعدة في ستة بلدان لإنشاء مختبرات للاستدلال الرقمي الجنائي المتعلقة بالعملات المشفرة. وعملنا أيضا مع حكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شراكات متعددة أصحاب المصلحة لتتقيد أكثر من 56 000 شابا وشابة بشأن الجريمة الإلكترونية في معارض أقيمت في متاحف الأطفال وروعت فيها اعتبارات السن ونوع الجنس والإعاقة.

145 - وللمساعدة في التصدي لإزالة الغابات بصورة غير قانونية، ساعد برنامجنا المشترك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) البلدان على كشف الفساد والغش في قطاع الغابات وأوقف نشاط خمس منظمات إجرامية.

التصدي لمشكلة المخدرات العالمية

146 - واصلنا العمل على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. فقد أتاحت منصتنا لرصد المخدرات نظامًا متعدد المصادر لجمع وعرض وتبادل البيانات المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك الإحصاءات الجغرافية المتعلقة بالاتجاهات المسجلة في مجال الاتجار بالمخدرات. واستنادا إلى ذلك وإلى خبرتنا في مجال الاستشعار عن بُعد باستخدام الصور الساتلية، أنشأنا في أوزبكستان مركز معلومات يتولى الرصد المحايد للمخدرات والجريمة في أفغانستان وأثرهما على البلدان المجاورة. وساعدنا أيضا على إيجاد المزيد من القدرة على الرصد.

147 - ولتشجيع سبل العيش البديلة في المجتمعات المحلية التي تزرع المحاصيل غير المشروعة، قدمنا الدعم في تصدير 300 000 طن من البن إلى أوروبا بشهادة التجارة العادلة، وهو ما أدر دخلا مربحا ومستداما لما عدده 2 000 أسر معيشية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار.

148 - وقمنا بتوسيع قدرة مقدمي الخدمات في مصر وباكستان على العلاج بالمواد الأفيونية ودرينا أكثر من 100 ضابط شرطة من كمبوديا وتايلاند وفيتنام على كيفية تعزيز الشراكة بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمع المدني والقطاع الصحي.

منع الإرهاب

149 - في خطوة شكلت حدثا بارزا، نظمنا في نيويورك مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول لضحايا الإرهاب. فقد ضم هذا المؤتمر أكثر من 600 مشارك، من بينهم 100 من ضحايا الإرهاب من 25 دولة عضوا، لتعزيز تضامن عالمي أقوى دعما لضحايا الإرهاب. وكان المؤتمر منبرا رئيسيا للتواصل والدعوة إلى الأخذ بنهج تركز على الضحايا في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

المؤتمر الدولي الأول الرفيع المستوى المعني بحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة الإرهاب

بالتعاون مع حكومة إسبانيا، نظمنا في مالقة أول مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة الإرهاب. وناقش أكثر من 430 مشاركا، منهم ممثلون عن الدول الأعضاء وعن المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، كيفية إشراك المجتمع المدني بطريقة مجدية في جهود مكافحة الإرهاب وكيفية تعزيز تدابير التصدي للإرهاب مع مراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون.

150 - وانضمت في عام 2022 دولتان جديدتان من الدول الأعضاء إلى اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يجعل من الاتفاق أكبر آلية للتنسيق في منظماتنا. ويتعاون حاليا أكثر من 1000 من جهات الاتصال من 136 دولة عضوا، و 45 كيانا، و 13 منظمة دولية وإقليمية عبر المنصة العالمية لتنسيق شؤون مكافحة الإرهاب لتسهيل عمل الاتفاق.

151 - وشجعنا على إقامة الشراكات في أفريقيا. فقد جمعنا في مدينة مراكش المغربية رؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب والأمن من منطقة غرب أفريقيا في أول مناسبة رفيعة المستوى لمناقشة بناء القدرات والتدريب. وقدمنا الدعم أيضا للدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

152 - وظلت الصلة بين التكنولوجيا والإرهاب من محاور تركيز الاهتمام. فقد ساعدنا الدول الأعضاء في الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والناشئة لمكافحة الإرهاب والتصدي للمخاطر الناجمة عن إساءة استخدام تلك التكنولوجيات.

153 - وقمنا بالتصدي أيضا لخطر الإرهاب النووي. فقد درينا أكثر من 500 مسؤول من 120 بلدا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، بمساعدة كتيبات جديدة، وحالات خيالية للتدريب، ودورة جديدة للتعلم الإلكتروني.

الفصل الثالث

فعالية أداء المنظمة

مسارات العمل الرئيسية

154 - يعمل في الأمانة العامة للأمم المتحدة أكثر من 36 000 موظف موزعين على 474 من مراكز العمل في جميع أنحاء العالم. ويرتكز عمل الأمانة العامة على أعلى معايير السلوك الأخلاقية وعلى الكفاءة في إدارة واستخدام جميع الموارد، والفعالية في تنفيذ الولايات.

النتائج الرئيسية

155 - ساهم نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، الذي ترأسه إدارة شؤون السلامة والأمن في تمكين عمليات الأمم المتحدة وبرامجها من الاضطلاع بمجموعة واسعة من الولايات وساعد أكثر من 264 مليون شخص في العام الماضي، بما في ذلك في أماكن عالية الخطورة.

156 - وتولت الأمانة العامة تيسير عدد كبير من الاجتماعات الحكومية الدولية والمؤتمرات الدولية على الصعيد العالمي بالإضافة إلى الاجتماعات المدرجة في الجداول الزمنية لهيئات الأمم المتحدة. وقد زاد عدد الاجتماعات التي تُعقد على الصعيد العالمي بدعم من الأمانة العامة بنسبة 66 في المائة سنوياً.

157 - وظل هدف تمكين الحوار المتعدد اللغات الميسر في صميم جهودنا. وشملت أنشطتنا إعادة تصميم البوابة الإلكترونية لجميع مصطلحات الأمم المتحدة باللغات الرسمية الست وإنشاء لوحة متابعة تفاعلية جديدة متعددة اللغات تعرض النص الكامل لمقررات الجمعية العامة قبل نشرها.

تسخير بيانات الاجتماعات الحكومية الدولية من أجل تحسين التنفيذ

تستند المحاضر الرسمية للاجتماعات الحكومية الدولية إلى حد كبير إلى الوثائق. وفي عام 2022، استحدثنا نهجاً جديداً يسخر بيانات الاجتماعات الحكومية الدولية المتاحة في e-deleGATE ويومية الأمم المتحدة و eLUNA للقيام بطريقة آلية بإعداد موجزات الاجتماعات، وقوائم المتكلمين، والنسخ المدونة للكلمات، والمجلدات السنوية لقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتيح ابتكاراتنا للدول الأعضاء المزيد من المعلومات الجيدة التوقيت والعالية الجودة باللغات الرسمية الست.

158 - ركزت جهود تنفيذ الإصلاح الإداري على ترشيد السياسات والإجراءات. وأكدت الجمعية العامة التحول إلى نمط الميزانية السنوية، وهو نمط يكفل وضع تقييمات أكثر واقعية للموارد وكذلك دقة افتراضات التخطيط وزيادة التركيز على تنفيذ البرامج.

تحسين التخطيط البرنامجي وإدارة البرامج وتنفيذها والإبلاغ عنها

لقد وسعنا حافظة التحليلات الخاصة بمل التخطيط المركزي للموارد في الأمم المتحدة (أوموجا) بلوحات متابعة جديدة دعماً لإدارة أكثر كفاءة وشفافية للموارد المالية والبشرية والمادية في الأمم المتحدة. وتسهم لوحات المتابعة في تحسين التخطيط البرنامجي وتنفيذ البرامج والإبلاغ عنها.

159 - في إطار جهود التحسين الأخرى المضطلع بها، بدأ تشغيل أدوات آلية محسنة لدعم المديرين المكلفين بالتعيين في ترشيح الجداول الزمنية للتوظيف وتحسين إدارة العقود في سلاسل الإمداد. وقد أحرزنا أيضا تقدما في تحديث أطر إدارة المواهب وتحديد الاستراتيجيات لاجتذاب مواهب أكثر تنوعا وتعزيز القيادة والرضا عن المسار الوظيفي. ومن أجل ضمان استمرارية العمليات، عززنا قدرتنا على الصمود في وجه ما قد يظهر من جوانح في المستقبل، بما في ذلك من خلال وضع إرشادات وبرامج تدريبية جديدة.

160 - وقمنا بتحسين كفاءة عملياتنا لحفظ السلام وعملنا الميداني، بما في ذلك عن طريق برنامج الشراكات الثلاثية الرئيسي. وعززنا أيضا هيكلنا الخاص بتقديم الخدمات من أجل دعم كيانات الأمانة العامة في المواقع الميدانية، بما في ذلك مكاتب المنسقين المقيمين، وعملنا على تيسير مزيد من التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتحسّن أداءنا البيئي في عمليات السلام بشكل أكبر من خلال الجهود المبذولة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بمياه الصرف، والتقليل من استخدام الوقود لتوليد الكهرباء ورفع نسبة استخدام الطاقة المتجددة.

161 - ومن الأولويات الرئيسية للمنظمة زيادة التكافؤ بين الجنسين وتحقيق التوزيع الجغرافي العادل وتوسيع نطاق التمثيل الجغرافي في صفوف موظفينا. ويجري حاليا استعراض استراتيجية التنوع الجغرافي ووضع خريطة طريق للتعبيل بالتقدم في هذا الصدد. والأمانة العامة ماضية في الطريق الصحيح لتحقيق التكافؤ العام بين الجنسين بحلول عام 2028. وقد تحقّق التكافؤ بين الجنسين في الرُتب العليا منذ عام 2020. ومع ذلك، لا يزال يتعين تحقيق هذا التكافؤ في بعض الرُتب وفي بعض الكيانات، وخاصة في المواقع الميدانية.

162 - وركز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على العمل المتعلق بإدماج قضايا الإعاقة وإمكانية الوصول في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2022، أبلغ 73 كيانا و 130 فريقا قطريا عن جهود التنفيذ، واستوفت 30 في المائة من المعايير التي حددتها الاستراتيجية.

163 - ولتعزيز القيم المؤسسية، استحدثت الأمانة العامة إطار الأمم المتحدة للقيم والسلوكيات الخاص بالموظفين. وقمنا أيضا بوضع دليل للتوعية بالغش والفساد ومجموعة من التدريبات التعزيزية قبل نشر الأفراد في البعثات بشأن معايير السلوك للقادة العسكريين وقادة الشرطة. وقد أكمل حوالي 180 موظفًا التدريب في علم البيانات ضمن برنامج كامينو، بهدف تيسير اتخاذ القرارات القائمة على البيانات. وبحلول منتصف عام 2023، كان أكثر من 350 موظفًا إضافيًا قد التحقوا بالنسخة الجديدة من البرنامج، ومن المتوقع أن تزداد هذه الأعداد بمرور الوقت. وتوسعت شبكة #NewWork، وهي مبادرة يقودها الموظفون تركز على التعاون والابتكار والمرونة والإبداع المشترك لتغيير ثقافة العمل، حيث بات عدد أعضائها يفوق 1 800 عضو في 154 موقعا، منهم موظفون في عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة.

الأمم المتحدة 2020، وقتنا العاملة المستقبلية

في عام 2022، جمعنا خبراء في التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة وخبراء ومتخصصين في الموارد البشرية من منظومة الأمم المتحدة بأكملها لتوجيه انتقال القوة العاملة إلى رؤية الأمم المتحدة 2020 التي تتضمن "خماسية تغيير" في البيانات والرقمية والابتكار والرؤية الاستراتيجية والعلوم السلوكية. والغرض من ذلك هو بناء مهارات وخبرات أقوى لتنفيذ ولاياتنا بفعالية ومساعدة الدول الأعضاء على نحو أفضل في انتهاز الفرص التي يتيحها القرن الحادي والعشرون والتغلب على ما يطرحه من تحديات.

164 - وشارك أكثر من 37 000 موظف في الأمم المتحدة في جلسات حوار القيادة بشأن إطار الأمم المتحدة للقيم والسلوكيات. وأنشئ فريق توجيهي، بقيادة المستشارة الخاصة المعنية بالتصدي للعنصرية في مكان العمل، للإشراف على تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الرامية إلى التصدي للتمييز العنصري في المنظمة. ودعمنا لجهود التنفيذ، نُظمت سلسلة من الحوارات بترتيب من مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة. وتمشيا مع السياسة المتعلقة بالحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك والتعاون مع عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات، أجرى مكتب الأخلاقيات استعراضات أولية شاملة وعاجلة، وأحال حالات لتعميق التحقيقات إذا لزم.

165 - وعززت المنظمة نهجا منسقا لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما في جميع مراكز عملها، كما عززت ثقافة المساءلة. وواصلت معالجة الثغرات السياسية والإجرائية، ودعم الدعوة والتواصل الفعالين، مع تحسين الشفافية ومساعدة الضحايا وتقديم الدعم على المستوى القطري.

166 - وقد تقدمت المدافعة عن حقوق الضحايا بمشاريع ترمي إلى تأمين المعونة القضائية لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتواصلت مع الدول الأعضاء لتيسير تسوية مطالبات إثبات الأبوة ونفقة الأولاد التي لا تزال معلقة.

167 - وعززنا عملنا الإعلامي دعما لمنظومة الأمم المتحدة. واستجابة للأزمات الدولية، قدمت أفرقتنا في جميع أنحاء العالم أخبارا ومعلومات دقيقة في وقتها، بالإضافة إلى تنظيم حملات عالمية عن أهداف التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحالة الطوارئ المناخية، والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، وخطاب الكراهية. ومن خلال مبادرتنا المسماة 'مبادرة التحقق'، دعمت المنظمة جهود التلقيح ضد كوفيد-19 وزوّدت فئات السكان الضعيفة بالمعلومات المنقذة للحياة.

